

**رسالة فيما يحل من الرضاع والنسب
وما يحرم منهما**

تأليف

محمد بن إبراهيم بن محمد خطيب جامع

قاضي عسكر

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين

تحقيق

د. عبد الرحمن بن حسين الموجان

أستاذ مساعد بقسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات

الإسلامية بجامعة أم القرى

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد:

فقد منّ الله على هذه الأمة بأئمة راسخين، وعلماء عاملين، أكرمهم الله بحمل الدين، ونقل العلم، فقاموا في ذلك مقام الأنبياء في أمم السابقين، ينفون عنه تحريف الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتأويل الغالين، ولم يألوا جهداً في تقريب العلم، وتسهيل طلبه على طالبه، إما بوضع المختصرات وإما بشرح الغامضات، وإما بإفراد بعض المسائل برسائل خاصة . ومن هؤلاء العلماء محمد بن ابراهيم بن محمد خطيب قاضي عسكر - رحمه الله - فقد أفرد ما يحل وما يحرم من الرضاع والنسب في هذه الرسالة، ومعلوم أن موضوع الرضاع قد يشتهر على بعض طلبة العلم، وكذا النسب فيما يحل ويحرم منهما، وقد قرب - رحمه الله - هذه المسألة بجداول جمعت ما يحل وما يحرم من الرضاع ومن النسب بجميع احتمالاتهما. وقد أعاني الله على تحقيقها وإخراجها في أقرب صورة وضعها عليها مؤلفها رجاء أن ينتفع بها الناس والحمد لله على عونه وتوفيقه.

أهمية تحقيق المخطوط:

- ١- قربت هذه الدراسة موضوعاً من الموضوعات الشائكة والتي هي مظنة الخطأ.
- ٢- عرضت هذه الدراسة ما يتعلق بما يحل وما يحرم من الرضاع والنسب بطريقة جديدة سهلة ميسرة .
- ٣- جمعت هذه الدراسة أغلب فروض الرضاع والنسب فيما يحل ويحرم فيهما؛ فلا يحتاج معها إلى مراجعة المطولات.

أهداف تحقيق المخطوط:

- ١- إخراج النص في أقرب صورة وضعها عليها مؤلف الرسالة .
- ٢- تحقيق اسم المؤلف وعنوان المخطوطة .
- ٣- التحقق من نسبة هذه الرسالة لمؤلفها .

التعريف بالمؤلف والمؤلف:

هذه الرسالة لمحمد بن ابراهيم بن محمد خطيب قاضي عسكر رحمه الله كما هو مثبت على غلاف النسخة المخطوطة، ولم أظفر بترجمة للمؤلف رحمه الله مع طول البحث والتنقيب عنه، وهذا أمر معروف فكثير من العلماء أغفل كتابة تراجمهم ولا سيما في القرون الأخيرة، ومؤلفنا أحد هؤلاء الذين لم تدون تراجمهم .

ولكن من خلال المخطوطة يمكن أن نحدد بعض الملامح لمتزجنا:

- فقد عاش رحمه الله في منتصف القرن الثاني عشر الهجري.
- كانت إقامته في بلاد الشام وفي حلب الشهباء خاصة.
- يلقب المترجم له بخطيب قاضي عسكر وهي محلة في حلب تسمى «محلة قاضي عسكر» من آثارها جامع قاضي عسكر، بني عام ١٠٦٨ هـ وقد وصف بأنه فسيح جميل عامر بذكر الله، ويبدو أن المترجم كان خطيباً في هذا الجامع فأصبح يلقب بخطيب جامع قاضي عسكر، وهذا يدل على أنه من أهل العلم والفضل لذا عين خطيباً لهذا الجامع.
- كما أنه حنفي المذهب، لأن الرسالة كلها على مذهب الحنفية رحمه الله.
- ربما كان المترجم له قليل ذات اليد لأنه أتم نسخ هذه الرسالة في تكية الشيخ أبي بكر الوفاي - رحمه الله - وهذه التكايا كانت توضع للفقراء والاحتاجين، تقوم بما يحتاجون إليه.

التعريف بالمؤلف:

- هذه الرسالة تتعلق بما يحل وما يحرم من الرضاع والنسب وقد أجاد مؤلفها فيها حيث وضعها بطريقة جديدة تخالف معهود التأليف، فقد حاول حصر حالات الرضاع التي يحل فيها النكاح بين قريب المرتضع «الرضيع» من النسب، وقريبه من جهة الرضاع، كما بين فيها الحالات التي يجوز لأقرباء النسب الزواج فيما بينهم، مثل إن كان للرجل أخ من أبيه وله أخت من أمه، فإن للأخ من الأب أن يتزوج أخت هذا الرجل من أمه ونحو ذلك، وقد عرضها بطريقة سهلة متصورة خالية من الغموض.
- ثم تم ذلك بذكر المحرمات من النساء وأسباب تحريمهن وهو في ذلك ناقل جل الرسالة من الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، ل محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الحصكفي الحنفي؛ لكن المؤلف اختصر ما في الدر المختار وأتى بالمقصود المناسب لرسالته، ولذا جعلت أكثر التعليقات على الرسالة من حاشية ابن عابدين رحمه الله المسماة «رد المختار حاشية على الدر المختار».

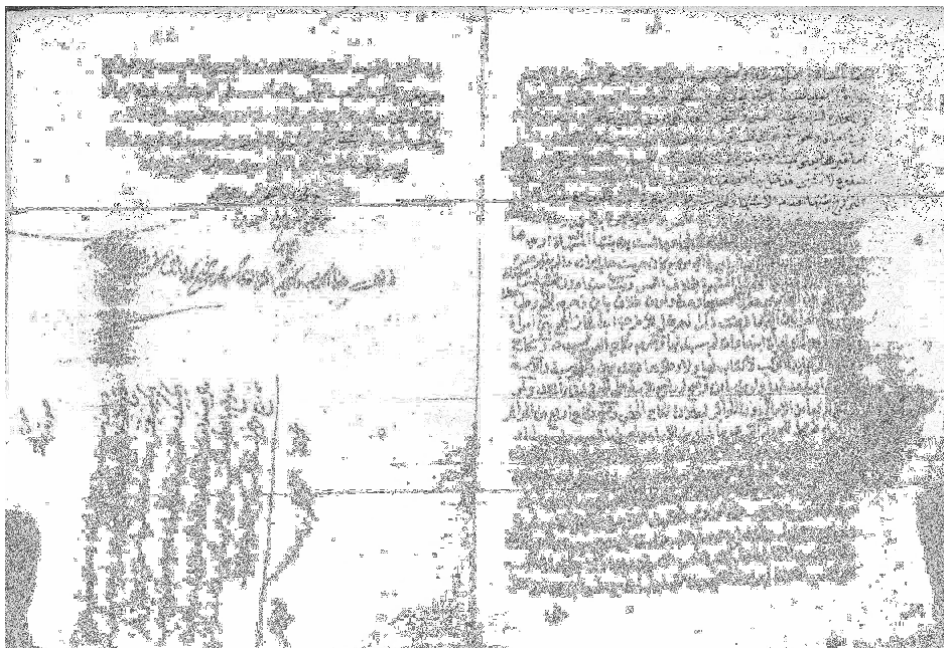
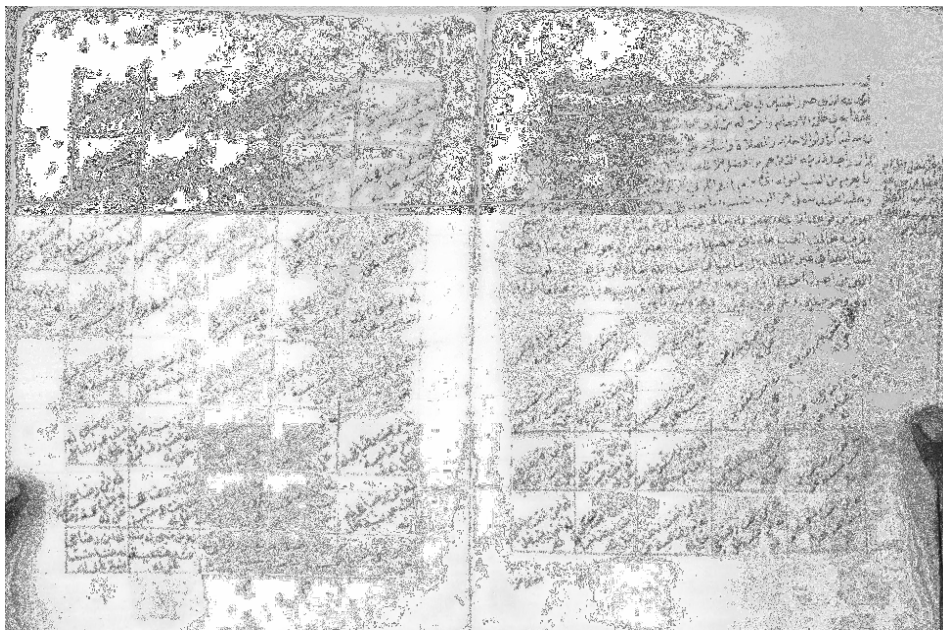
وصف النسخ:

- هذه الرسالة نسخة واحدة فقط حسب علمي هي ضمن مجموع محفوظ بمكتبة الأسد بسوريا. تبدأ هذه الرسالة من الصفحة (٢٤) الرابعة والعشرين وتنتهي بالصفحة (٢٨) الثامنة والعشرين.
- عدد لوحاتها خمس لوحات.
- عليها بعض التملكات، والوقفية، والعزائم.

- عدد السطور ٢٥ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات ١٤ كلمة تقريبًا.
- خطها خط نسخ جيد .
- أما تاريخ النسخ فهو في يوم الإثنين السادس عشر من شهر شوال سنة إحدى وخمسين ومائة (١٦/١٠/١١٥١هـ).
- ويبدو أنها بخط المؤلف لأنه قال في خاتمتها:
- «كان تأليف هذه الرسالة يوم الإثنين السادس عشر من شهر شوال سنة إحدى وخمسين ومائة وألف في حلب الشهباء وفي تكية الشيخ أبي بكر الوفائي».
- ومكان النسخ مدينة حلب الشهباء بالشام، في تكية الشيخ أبي بكر الوفائي رحمه الله.
- وهي خالية من الطمس أو الخروم أو غير ذلك، كما أنها نادرة التصحيف والتحرير والسقط واللحق والتصحيح .
- ليس عليها تعليقات أو حواشي.
- كما أن المؤلف جعل الرسالة على شكل مربعات، ونقلتها عنه كذلك .

منهج التحقيق:

- سرت في تحقيق هذه الرسالة على المنهج العلمي لتحقيق كتب التراث والذي أوجزه في النقاط التالية:
- نسخ الرسالة بالرسم الإملائي المعاصر، وإخراجها في أقرب صورة وضعها عليها مؤلفها .
 - التعليق على ما يحتاج في نظري إلى ذلك من شرح غامض، أو تعريف مصطلح أو نحو ذلك .
 - عزو الآيات الكريمة إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم السورة ثم رقم الآية.
 - تخريج الأحاديث الواردة في الرسالة والحكم عليها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما .
 - وضع الفهارس بذييل الرسالة .



هذه رسالة فيما يحل من الرضاع والنسب
وما يحرم منهما

تأليف

محمد بن إبراهيم بن محمد خطيب جامع قاضي عسكر
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين

تحقيق

د. عبد الرحمن بن حسين الموجدان
أستاذ مساعد بقسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقني

الحمد لله الذي صور الجنين في بطن أمه وأرضاه بذلك المقام، وجعل له غذاء يتغذى به في ظلمة الأرحام، وأخرج له من ثدي أمه لبناً خالصاً سائغاً بين فرث ودم؛ ليذكر أولو الأحلام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله أفضل الأنام^(١) وصحبه وأزواجه وذريته الذين هم من أفضل الأنام، القائل: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»^(٢)، لقوله تعالى: (وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(٣)، وعليه انعقد شمل من إليه انتسب، أما بعد:

فلنذكر بعون الله تعالى وحسن توفيقه صوراً من قواعد الأئمة — رحمه الله تعالى — من مسائل الرضاع في جواز الجمع^(٤) بين الرضيع وقريبه تخالف النسب غالباً في بعضها دون البعض لأنه يجوز الجمع^(٥) بينهما في بعضها نسباً أيضاً في غير الغالب على ما سيأتي إن شاء الله تعالى لكن بشرط ألا يكون اللبن من أصول أحدهما أو فروعه أو زوج أحدهما أو ربيبه^(٦) وأن لا يجتمعا على ثدي آدمي وهو حسبي ونعم الوكيل، وهذه صور ما يحل:

له أخ شقيق له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ شقيق له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له
له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له
له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له	له أخ رضاعي له أم رضاعية تحل له

(١) في هامش النسخة زيادة وليس هناك إشارة إلى موضعها في السطر والكلام يستقيم بدونها: (له هم من أفضل الأنام وأفضل ممن بعدهم للترتب وأفضل من قبلهم ما عدا الأنبياء عليهم السلام).

(٢) في صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم (١٧٠/٣) رقم (٢٦٤٥)، وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة (١٠٧١/٢) رقم (١٤٤٧).

(٣) سورة النساء (٤: ٢٣).

(٤) في الأصل (الجميع).

(٥) في الأصل (الجميع).

(٦) الربيبُ ابنُ امرأة الرجل من غيره . لسان العرب ٢٤٣/١١، مقاييس اللغة ٣١٤/٢، المصباح المنير ١/٢٤٠، مادة ريب.

ها خالة نسبية لها أخ رضاعي يحل ها	ها خالة رضاعية لها أخ رضاعي يحل لها	ها خالة رضاعية لها أخ نسبي يحل لها	ها خالة نسبية لها أخ رضاعي يحل ها
ها أخ رضاعي له أب نسبي يحل لها	ها أخ شقيق له أخ رضاعي يحل لها	ها أخ رضاعي له أب رضاعي يحل لها	ها أخ رضاعي له أب نسبي يحل لها
ها أخ رضاعي له أخ رضاعي يحل ها	ها أخت رضاعية لها أب رضاعي يحل لها	ها أخت نسبية لها أب رضاعي يحل لها	ها أخ رضاعي له أب رضاعي يحل لها
ها أخت نسبية لها أخ رضاعي يحل ها	ها أخت رضاعية لها أخ رضاعي يحل لها	ها أخت رضاعية لها أخ نسبي يحل لها	ها أخت رضاعية لها أخ نسبي يحل لها
ها ابن أخت رضاعي له خال نسبي يحل لها	ها ابن أخت نسبي له أخ رضاعي يحل لها	ها ابن أخت رضاعي له خال رضاعي يحل ها	ها ابن أخت رضاعي له خال نسبي يحل لها
ها ابن أخت رضاعي له أخ رضاعي يحل لها	ها ابن أخ رضاعي له أب نسبي يحل لها	ها ابن أخ نسبي له أب رضاعي يحل لها	ها ابن أخت رضاعي له أخ رضاعي يحل لها
ها ابن أخ نسبي له أخ رضاعي يحل ها	ها ابن أخ رضاعي له أخ نسبي يحل لها	ها ابن أخ نسبي له أخ رضاعي يحل لها	ها ابن أخ رضاعي له أخ رضاعي يحل ها

فهذا حكم الرضاع قد انتهى وأما حكم النسب:

له أخ لأبيه نسبا له أخت لأمه نسبا تحل له	له أخ لأبيه نسبا له أخت لأبيه نسبا تحل له	له ابن أخ نسبي له أخت لأبيه نسبا تحل له	له أخ لأمه نسبا له أخت لأبيه نسبا تحل له	له أخ لأبيه نسبا له أخت لأمه نسبا تحل له
له أب نسبي له أخ من أبيه فقط له أخت لا تحل له	له أم نسبية لها أخ لأمها فقط له أخت لأبيه تحل له	له ابن أخت نسبي له أخت لأبيه نسبا تحل له	له أم نسبية لها أخ لأمها فقط له أخت لأبيه تحل له	له أب نسبي له أخ من أبيه فقط له أخت لا تحل له
ها ابن أخت نسبي له أخ لأمه يحل لها	ها ابن أخت نسبي له أخت لأبيه يحل لها	ها ابن نسبي له أخ لأمه يحل لها	ها أخ رضاعي له أخ لأبيه يحل لها	ها ابن أخت نسبي له أخ لأمه يحل لها
ها ابن بنت نسبي له أخ لأبيه يحل لها	ها ابن بنت نسبي له أخت لأبيه يحل لها	ها أم نسبية لها أخ لامها له أخ لأبيه يحل ها	ها أب نسبي له أخ لأبيه له أخ لامه يحل ها	ها ابن بنت نسبي له أخ لأبيه يحل لها

انتهت صور ما يحل من النسب بحسب ما في هذه الرسالة.

فصل في المحرمات

أسباب التحريم تسعة: قرابة، مصاهرة، رضاع، جمع، ملك، شرك، إدخال أمة على حرة، تطبيق ثلاثاً، تعلق حق الغير بنكاح أو عدة^(١).

صورة الملك: أن ينكح العبد سيده.

أي: حرم على المتزوج ذكراً كان أو أنثى نكاح أصله وفرعه علا أو نزل، و بنت أخيه وأخته و بنتها ولو من زنا؛ وعندنا، وعمته وخالته ويدخل فيه عمه جده وجدته وخالتهما الأشقاء وغيرهن، وأما عمه أمة أمه وخالة خالة أبيه فحلال، ك بنت عمه وعمته و بنت خاله وخالته؛ لقوله تعالى: (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(٢).

وحرم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة، وأُمُّ^(٣) زوجته وجدتها مطلقاً بمجرد العقد الصحيح، وإن لم توطأ الزوجة؛ لما تقرر أن وطئ الأمهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الأمهات^(٤)، ويدخل بنات الربيبة والريب في التحريم، واللمس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة، وتحرم زوجة أصله وفرعه مطلقاً ولو بعيداً دخل بها أو لا^(٥)، وأما بنت زوجة أبيه و بنت زوجة ابنه فحلال، وحرم الكل مما مرتحمه^(٦) نسباً ومصاهرةً ورضاعاً.

وحرم أيضاً بالمصاهرة أصل مزية وأصل ممسوسة بشهوة ولو لشعر على الرأس بحائل لا يمنع

(١) قال في البحر الرائق (٣/٩٨-٩٩): (انتفاء محمية المرأة للنكاح شرعاً بأسباب تسعة: الأول المحرمات بالنسب: وهن فروع وأصوله وفروع أبويه وإن نزلوا وفروع أجداده وجداته إذا انفصلوا بطن واحد. الثاني المحرمات بالمصاهرة: وهن فروع نسائه المدخول بهن وأصولهن وحلائل فروعهن وحلائل أصولهن، والثالث المحرمات بالرضاع وأنواعهن كالنسب، والرابع حرمة الجمع بين المحارم وحرمة الجمع بين الأجنبيات كالجمع بين الخمس، والخامس حرمة التقديم وهو تقديم الحرمة على الأمة جعله في النهاية والخيوط قسمها على حدة وأدخله الزيلعي في حرمة الجمع، فقال: وحرمة الجمع بين الحرمة والأمة والحرمة متقدمة وهو الأنسب، والسادس المحرمات لحق الغير كمنكوحه الغير ومعتدته والحامل بنات النسب، والسابع المحرمات لعدم دين سماوي كالجوسية والمشاركة، والثامن المحرمات للتناهي كنكاح السيدة مملوكها، والتاسع لم يذكره الزيلعي وكثير وهو المحرمات بالطلاق الثلاث ذكره في الخيط والنهاية، وقد ذكر المصنف في هذا الفصل سبعة منها، وذكر المحرمات الثلاث في فصل من تحل به).

(٢) سورة النساء (٤: ٢٤).

(٣) في المخطوط (وأما).

(٤) حاشية ابن عابدين ٣/٣١.

(٥) في الأصل إلا

(٦) في الأصل (تحرجه) والتصويب من الدر المختار (٣/٣١).

حرارته، وأصل ماسة وناظرة إلى ذكره، والمنظور إلى فرجها المدور الداخِل^(١) وفرعهنَّ، والعبارة للشهوة عند اللمس والنظر لا بعدهما، وحدها فيهما تحرك آلتيه أو زيادته، وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه أو زيادته^(٢)، هذا إذا كانت حية مشتبهة ولو ماضياً^(٣)، أما غيرها يعنى الميتة وصغيرة لم تشته فلا تثبت الحرمة بها أصلاً؛ كوطء دبر فلو تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها، فطلقها وانقضت عدتها، وتزوجت بأخر؛ جاز للأول التزوج ببنتها لعدم الاشتها.

وكذا نشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق^(٤) زوجة أبيه لم تحرم، ولا فرق فيما ذكر ذكر بين اللمس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان وخطأ وإكراه^(٥)، فلو أيقظ زوجته أو أيقظته هي لجماعها فمست يده ببنتها المشتبهة أو يدها ابنه حرمت الأم أبداً.

قيل أم امرأته في أي موضع كان؛ حرمت عليه امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة؛ لأن الأصل في التقييل الشهوة، بخلاف اللمس.

وبنت سنها دون تسع ليست بمشتبهة.

وحرَم الجمع بين المحارم عقداً صحيحاً وعدةً ولو من طلاق بائن^(٦)، فحرم الجمع وطناً بملك

(١) (المدور الداخِل) اختاره في الهداية وصححه في الخيط والذخيرة: وفي الخانية وعليه الفتوى وفي الفتح، وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم تعلق بالفرج، والداخل فرج من كل وجه، والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر، فسقط اعتباره، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متكئة بحر فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة. حاشية ابن عابدين (٣٣/٣)

(٢) (قوله: وفي امرأة ونحو شيخ إلخ) قال في الفتح: ثم هذا الحد في حق الشاب أما الشيخ والعين فحدهما تحرك قلبه أو زيادته إن كان متحرراً لا مجرد ميلان النفس، فإنه يوجد فيمن لا شهوة له أصلاً كالشيخ الفاني. حاشية ابن عابدين (٣٣/٣)

(٣) (قوله: هذا) أي جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله: مشتبهة) سيأتي تعريفها بأنها بنت تسع فأكثر (قوله: ولو ماضياً) كعجوز شوهاء؛ لأنها دخلت تحت الحرمة، فلا تخرج ولجواز وقوع الولد منها كما وقع لزوجتي إبراهيم وزكريا - عليهما الصلاة والسلام -. حاشية ابن عابدين (٣٣/٣).

(٤) راهق الغلام، فهو مراهق إذا قارب الاحتلام. والمراهق: الغلام الذي قد قارب الحلم، وجارية مراهقة. ويقال: جارية راهقة وغلام راهق، وذلك ابن العشر إلى إحدى عشرة. لسان العرب (١٠/١٣٠)؛ وعند الفقهاء: (لا بد في كل منهما من سن المراهقة وأقله للأنتى تسع وللذكر اثنا عشر؛ لأن ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرحوا به في باب بلوغ الغلام، وهذا يوافق ما مر من أن العلة هي الوطء الذي يكون سبباً للولد أو المس الذي يكون سبباً لهذا الوطء، ولا يخفى أن غير المراهق منهما لا يتأتى منه الولد). حاشية ابن عابدين (٣٥/٣).

(٥) (قوله: ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله: بين اللمس والنظر وصوابه في اللمس والنظر، وعبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكراهاً أو مخطناً إلخ أفاده ح قال الرهحي: وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالأولى. حاشية ابن عابدين (٣٥/٣).

(٦) (وعدة) معطوف على عقداً منصوب مثله على التمييز (قوله: ولو من طلاق بائن) شمل العدة من الرجعي، أو من

يمين^(١)، وبين امرأتين أيتهما فرضت ذكراً لم تحل الأخرى أبداً^(٢)، فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنها، وأمة ثم سيدتها.

وحرّم نكاح العبد سيده

ونكاح الوثنية وعابدة كوكب لا كتاب لها ولا وطؤها بملك يمين والمجوسية والأمة على الحرّة أو في عدتها ولو من بائن، وصح لو راجع الأمة على الحرّة لبقاء الملك^(٣).

ولو تزوج أربعاً من الإماء، وخمسة من الحرّات في عقد واحد، صح نكاح الإماء دون الحرّات؛ لبطلان نكاح الخمس.

وصح نكاح أربع من الحرّات والإماء فقط للحر، وله التسري^(٤) لما شاء من الإماء ونصفها للعبد ولو مدبراً^(٥) أو مكاتباً^(٦) ويمتنع عليه غير ذلك فلا يحل له التسري أصلاً لأنه لا يملك إلا الطلاق.

إعتاق أم ولد خلافاً لهما أو من تفريق بعد نكاح فاسد، وأشار إلى أن من طلق الأربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتهن، فإن انقضت عدة الكل معاً جاز له تزوج أربع، وإن واحدة فواحدة بحر. حاشية ابن عابدين (٣٨/٣).

(١) قوله: بملك يمين متعلق بوطء، واحتز بالجمع وطنا عن الجمع ملكاً من غير وطء فإنه جائز كما في البحر ط. حاشية ابن عابدين (٣٨/٣).

(٢) قوله: بين امرأتين يرجع إلى الجمع نكاحاً وعدة ووطناً بملك يمين، (قوله: أيهما فرضت إلخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذكراً لم يحل للأخرى كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، والجمع بين الأم والبنت نسباً أو رضاعاً، وكالجمع بين عمتين أو خاليتين... (قوله: أبداً) قيد به... لإخراج ما لو تزوج أمة ثم سيدتها فإنه يجوز. حاشية ابن عابدين (٣٨/٣-٣٩).

(٣) قوله: لبقاء الملك أي ملك الأمة لأنها لم تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرّة هي الداخلة على الأمة. حاشية ابن عابدين (٤٨/٣).

(٤) التسري هو اتخاذ الجارية سرية بتشديد الراء والياء وضم السين وهي الأمة التي اتخذها مولاهم للفراش وحصنها وطلب ولدها (طلبة الطلبة ٤٩/١).

(٥) التدبير: من الدبر والدبر بالتحريك والتسكين الظهر ودبر الأمر آخره. والدبرة خلاف القبلة، وهو: عتق العبد عن دبر، وهو أن يعتق بعد موت صاحبه، وبوجه آخر وهو تعليق العتق بالموت. (الصحاح ٢/٦٥٥)؛ (مقاييس اللغة ٢/٣٢٤-٣٢٥)؛ (أنيس الفقهاء ص ٦٠).

(٦) الكتابة أن يكتب الرجل عبده على مال يؤديه إليه منتجماً، فإذا أذاه صار حراً. قال: وسميت كتابة، بمصدر كتب، لأنه يكتب على نفسه لمولاه ثمه، ويكتب مولاه له عليه العتق. وقد كاتبه مكاتبته، والعبد مكاتب. (لسان العرب ١/٧٠٠٩)؛ (أنيس الفقهاء ص ٦١).

وصح نكاح حبلى من زنا وحرم وطؤها حتى تضع لثلا يسقى مائه زرع غيره؛ إذ الشعر ينبت منه.

وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ولا يستبرئها^(١) زوجها بل سيدها وجوبا.
ولا يجب على الزوج تطليق الفاجرة^(٢) وبطل نكاح متعة وموقنة^(٣).
ويحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاض أنه تزوجها وقضى القاضي بنكاحها ببينة أقامتها ولم يكن في نفس الأمر تزوجها وكذا يحل له لو ادعى هو نكاحها خلافا لهما.
ولو قضى بطلاقها بشهادة مع علمها بذلك نفذ وحل لها التزوج بأخر بعد العدة وحل للشاهد زوراً تزوجها وحرمت على الأول كما هو مقرر في كتب المذهب انتهى والله أعلم.
كان تأليف هذه الرسالة يوم الاثنين السادس عشر من شهر شوال سنة إحدى وخمسين ومائة وألف في حلب الشهباء في تكية الشيخ أبي بكر الوفائي قدس الله روحه ونور ضريحه ورزقنا فتوحه في نوبة خادم التكية الشيخ حسين دادا ابن الشيخ على دادا ابن الشيخ محمد دادا غفر الله لنا ولهم ولجميع المسلمين أجمعين آمين.

(١) والاستبراء: أن يشتري الرجل جارية، فلا يطأها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر؛ وكذلك إذا سبها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، ومعناه: طلب براءتها من الحمل. ... استبرأ المرأة: إذا لم يطأها حتى تحيض؛ وكذلك استبرأ الرحم. وفي الحديث في استبراء الجارية: لا يمسه حتى تبرأ رحمها ويتبين حالها هل هي حامل أم لا. (لسان العرب ١/٣٣)؛ (طلبة الطلبة ص ١١٣).

(٢) الفاء والجيم والراء أصل واحد، وهو التفتح في الشيء. من ذلك الفجر: انفجار الظلمة عن الصبح. ومنه: انفجر الماء انفجاراً: تفتح. والفجرة: موضع تفتح الماء. ثم كثر هذا حتى صار الانبعاث والتفتح في المعاصي فجوراً. ولذلك سمي الكذب فجوراً. ثم كثر هذا حتى سمي كل مائل عن الحق فاجراً. (مقاييس اللغة ٤/٤٧٥).

(٣) ونكاح المتعة: أن يقول الرجل لامرأة: متعيني نفسك بهذه العشرة من الدراهم مدة كذا فتقول له: متعتك نفسي فالحاصل لا بد من لفظ التمتع فيه.

وصورة الموقت: أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام. والفرق بينهما أن يذكر لفظ التزويج والنكاح في الموقت ولفظ التمتع في نكاح المتعة. (أنيس الفقهاء ص ٥١)

فهرس المصادر

- ١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (المتوفى: ٩٧٨هـ)، الخقق: يحيى حسن مراد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- ٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨هـ) وبالخاصية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- ٤- الدر المختار شرح تنوير الأبصار للحصنكي مع رد المختار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥- رد المختار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧- طلبة الطلبة، لعمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبي حفص، نجم الدين النسفي (المتوفى: ٥٣٧هـ)، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣١١هـ.
- ٨- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٩- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ١٠ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى: نحو ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- ١١ - مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.